

«التجارة» تنتهي من قانون مراقبي الحسابات

علمت «الانباء» ان وزارة التجارة والصناعة في اللمسات الأخيرة من تحديث وإعداد صياغة قانون 5/1981 بشأن تنظيم مهنة مراقبي الحسابات، وذلك بالتنسيق بين الوزارة واللجنة المالية في مجلس الأمة. وتوقعت الوزارة الانتهاء من المراجعة النهائية من إعداد هذا القانون وتقوم بإرساله إلى مجلس الأمة بنهاية الأسبوع الجاري. وكانت اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية قد حددت لمشروع القانون ميعادا للمناقشة وكان معروضا منذ 2007 ومع وجود مستجدات وأحداث متعددة تمسكت الوزارة بعدم إغفال الفترة الزمنية لتاريخ عرض المشروع ومناقشته مع اللجنة المالية بأخر مستجدات العمل في مهنة مراقبي الحسابات.

عاطف رمضان

ملف صيفي ساخن جدا.. هيئة الأسواق تطبق الحوكمة 30 يونيو الجاري

وقف تداول وإلغاء إدراج وعزل مسؤولين وغرامات.. لمخالفتي الحوكمة

مراجعة شاملة للقواعد وتضمينها باللائحة التنفيذية

تمت مراجعة قواعد الحوكمة بشكل شامل، وتم تضمينها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لعام 2010 وتعديلاته، ومنذ عام تقريبا وضعت هيئة أسواق المال خطة توعوية شاملة إلى جميع المخاطبين لتنفيذ قواعد الحوكمة حسبما جاء في الكتاب الخامس عشر المتعلق بقواعد الحوكمة.

6 فوائد لتطبيق الحوكمة على الشركات هي:

- 1 - تعزيز الكفاءة الإدارية للشركات.
- 2 - الحصول على تمويل بتكلفة أقل.
- 3 - تعزيز الإجراءات الرقابية وإجراءات التدقيق.
- 4 - دعم الدور الاجتماعي للشركات.
- 5 - تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة الزبانية.
- 6 - الحد من مفهوم تعارض المصالح.

وتدرجها، لافتا إلى هذه المادة تحتوي على 15 جزءا يمكن لمجلس التدقيق بعد التحقق من ارتكاب المخالفة أن يوقع أي منها على المخالف حسب طبيعة ودرجة المخالفة، مشيرا إلى أن من بين هذه الجزاءات 5 وأرقامها في المادة (15، 14، 13، 12، 1) هي الأقرب للتطبيق على مخالفة تطبيق قواعد الحوكمة وهي كالتالي:

- 1 - التنبيه على المخالف بالتوقف عن ارتكابه المخالفة.
- 2 - الإنذار.
- 3 - وقف تداول ورقة مالية لفترة محدودة، أو تعليق أو إلغاء قرار إدراج ورقة مالية قبل نفاذه.
- 4 - عزل عضو مجلس إدارة أو مدير في إحدى الشركات المرخص لها أو الشركات المدرجة أو مراقب الاستثمار أو أمين حفظ نظام استثمار جماعي، لم يقم بتنفيذ المسؤوليات المنصوص عليها في هذا القانون أو اللائحة.
- 5 - فرض جزاءات مالية تدرج تبعاً لمدى جسامة المخالفة، ويحد أقصى مقدارها 50 ألف دينار كويتي.

ولفت د. الجبيني إلى أن المادة 147 تبين أن من حق من وقع عليه الجزاء التظلم أمام الهيئة، حيث تنص المادة على ما يلي «يجوز لكل من صدر بحقه جزء من الجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون التظلم منه كتابة تاريخ إخطاره كتابة بالقرار، ويعتبر قرار الهيئة برفض التظلم نهائياً ويجوز الطعن فيه أمام المحكمة المختصة، ويعتبر عدم الرد على التظلم خلال شهر من تاريخ تقديمه بمنزلة رفض له».

عقوبات عدم الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة

تدرج في الجزاءات

- 1 التنبيه على المخالف
- 2 الإنذار
- 3 إلغاء إدراج
- 4 عزل مسؤولين
- 5 فرض جزاءات مالية

5 جزاءات ضمن المادة 146 لقانون أسواق المال

244 شركة ملتزمة بتطبيق القواعد بعد 6/30

11 قاعدة للحوكمة : 5 قواعد إلزامية

«هيئة الأسواق» أول المبادرين بتطبيق القواعد بتضمين تقرير عن الحوكمة في تقريرها السنوي

شريف حمدي

شريف حمدي

بحلول 30 يونيو الجاري، ستكون الشركات الخاضعة لقانون هيئة أسواق المال وعددها نحو 244 شركة (كما قالت الهيئة سابقاً) على موعد مع مرحلة رقابية، حيث ستبدأ هيئة أسواق المال في تطبيق قواعد الحوكمة التي صدرت في 2013 وأرجى تطبيقها في وقت سابق إلى منتصف 2016.

ولدى هيئة أسواق المال 11 قاعدة من قواعد الحوكمة وردت في الباب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية الجديدة التي تم إقرارها في نوفمبر 2015، منها 5 قواعد إلزامية التطبيق نص عليها قانون الشركات.

وكان رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال د. نايف الحجرف أكد في تصريحات سابقة أن الشركات التي ستواجه مشكلات في تطبيق أي من المواد عليها الالتزام بتقديم شرح واف إلى هيئة أسواق المال، ويدورها ستقوم الهيئة بدراسة كل مبرر على حدة لتتخذ الإجراءات التي تستراها على ضوء الدراسة والشرح الذي سيتم بين الطرفين.

وشدد د. الحجرف على أن هيئة أسواق المال هي أول من سيطبق ضوابط ومعايير الحوكمة لتصبح أول المبادرين، حيث ستقدم تقريراً عن الحوكمة بالهيئة في التقرير السنوي لها. من جهته، قال المختص في قانون هيئة أسواق المال وقانون الشركات د. فهد الجبيني لـ «الانباء» إن قواعد الحوكمة ملزمة للشركات الخاضعة لقانون هيئة أسواق

د. الجبيني: المادة 139 من قانون أسواق المال تبين عواقب التخلف عن الحوكمة

هيئة أسواق المال بينت أن عدم الالتزام بقواعد الحوكمة يعد مخالفة للقانون، حيث تنص المادة على ما يلي «تعد مخالفة كل فعل يخالف أحكام هذا القانون أو أي نظام أو لائحة أو قرار أو تعليمات صادرة عن الهيئة في إطار هذا القانون». ولفت د. الجبيني إلى أن المادة 139 من قانون

المال، وعلى هذه الشركات تطبيق القواعد خلال المهلة القانونية، مشيراً إلى أن من لم يلتزم بالمواعيد المقررة يعد مخالفاً للقانون. ولفت الجبيني إلى هذه المخالفة تعد من المخالفات الإدارية التي يترتب عليها توقيع الجزاءات الإدارية المنصوص عليها بقانون هيئة أسواق المال، لافتاً إلى

أن الشركات التي لم تلتزم بتطبيق القواعد سيتم تسجيل مخالفات ضدها، ومن ثم إجراء تحقيقات مع كل شركة على حدة لتحديد أسباب عدم الالتزام بتطبيق القواعد. وأوضح أنه سيكون هناك تدرج في الإجراءات ضد الشركات غير الملتزمة بعد 30 يونيو الجاري، مشيراً إلى أن المادة 139 من قانون

الجزاءات المالية تدرج تبعاً لجسامة المخالفة ويحد أقصى 50 ألف دينار

ارتفاعات النفط الكويتي تقسم وزارة النفط ووزارة المالية ولجنة الميزانيات

جدل نفطي - مالي - برلماني حول سعر التعادل: نرفعه أم نتركه 25 دولاراً؟!!

يوميين الأسبوع قبل الماضي، جلسة مخصصة لمناقشة الوضع الاقتصادي والدعم وترشيد الإنفاق بالإضافة إلى مناقشة بعض الميزانيات في الدولة ومن ضمنها ميزانيات شركات النفط.

وتوقعت ان ترتفع أسعار النفط الخام الكويتي الى 60 دولار للبرميل بنهاية العام الحالي وهو ما سيعود بالإيجاب على الميزانية العامة للدولة.

وفي محاولة للتغلب على الأزمة، رفعت شركة نفط الكويت من إنتاجها النفطي إلى أعلى مستوياته على الإطلاق ليتجاوز عتبة الـ 3 ملايين برميل يوميا بقليل، فيما تمضي الشركة إلى الاستمرار في رفع الإنتاج ليصل إلى 3,15 ملايين برميل يوميا في نهاية العام الحالي. وشهدت أسعار النفط الخام الماضيين حيث استأنفت مسارها التصاعدي، ووصل سعر برميل نفط خام القياس العالمي برنت إلى 52 دولاراً للبرميل وكانت أسعار النفط قد تماسكت عقب اجتماع اقترب «اوبك» الأخير وانخفاض سعر صرف الدولار وتعثر الإنتاج في كل من نيجيريا وكندا، وتحسنت أسعار النفط الكويتي بأكثر من 142٪ مقارنة بأدنى مستوى بلغه في شهر فبراير الماضي عندما وصل إلى 19 دولاراً للبرميل.



أحمد مغربي

لا يزال السعر التاشيري في ميزانية 2016 - 2017 يمثل تحدياً أمام الجهات الحكومية، وذلك عقب الارتفاعات الكبيرة لأسعار النفط الخام الكويتي خلال الشهرين الماضيين، وبعد تحديد سعر التعادل في الميزانية عند 25 دولاراً للبرميل فيما تدور الأسعار حالياً في فلك 46 دولاراً ويتوقع ان تستمر في الارتفاع حتى نهاية العام 2016.

وكانت وزارة المالية كشفت في وقت سابق عن ميزانية الدولة للعام المالي 2016 - 2017 بجزء مالي يقدر بحوالي 12.2 مليار دينار عند سعر التعادل المذكور.

وتقول مصادر لـ «الانباء» انه في حالة تغيير سعر التاشيري في الميزانية إلى 35-37 دولاراً للبرميل فإن نسبة العجز المالي التقديري سوف تنخفض إلى 5 مليارات دينار، وهو رقم قدرته أيضا جهات اقتصادية متخصصة مثل «الشال».

وتذكرت المصادر ان تحسن أسعار النفط الكويتي الأخيرة من شأنه ان يقلص نسبة العجز في الميزانية بنسبة تصل إلى 60٪ وهو ما يصب في النهاية في مصلحة الميزانية العامة للدولة وتقليص العجز المالي التقديري والمصروفات. وتستحوذ تقديرات الإيرادات النفطية في مشروع ميزانية 2016/2017 على 7٪ من جملة الإيرادات حيث تبلغ 5.8 مليارات دينار فيما تبلغ تقديرات الإيرادات غير النفطية 1.2 مليار دينار، وبنسبة 22٪ من إجمالي الإيرادات.

رأي «النفط»

وقالت مصادر في وزارة النفط لـ «الانباء» ان الوزارة لا

في السنة المالية السابقة بينما بزيادة بنحو 12٪ للمصاريف الرأسمالية.

وأضافت ان الإيراد الفعلي أكثر من الإيراد المتوقع بأكثر من 90٪.

رأي «المالية»

وتخشى وزارة المالية - حسب مصادر فيها - ان تبقى السعر الاسترشادي على حاله كما في الميزانية السابقة، حيث ستظهر عجزاً كبيراً وغير حقيقي، ولن يكون مبرراً لتغطيته كاملاً. وتضيف المصادر أن الوزارة تحاول أن تظهر أن سياستها التقشفية ساهمت أيضاً في خفض المصاريف وبالتالي تقليص جزء من العجز. كما

أن الوزارة لا تريد أن يؤدي استمرارها في إعلان العجز الضخم إلى صعوبة وضع سياسة مالية واضحة في السنة المقبلة، في الوقت نفسه فإن الوزارة غير متأكدة من استمرار صعود النفط في المدى المتوسط والبعيد، وهو أمر بحيرها في اتخاذ اتجاه واضح في هذا الصدد.

وتعتمد الكويت نفقاً ومبيعات النفط بنسبة تفوق الـ 90٪ في تأمين وارداتها، وبعد سنوات من تسجيل الفوائض المالية التي جلبها بيع برميل النفط بأكثر من 100 دولار، سجلت الحكومة عجزاً كبيراً في ميزانية العام 2015 الذي هوت في نهايته أسعار برميل النفط لما دون

النفط الكويتي ارتفع 142٪ منذ فبراير.. وقصص عجز الميزانية 60٪

5 مليارات دينار تقديرات متفق عليها للعجز بعد صعود النفط

النفط الكويتي ارتفع 142٪ منذ فبراير.. وقصص عجز الميزانية 60٪

النفط الكويتي ارتفع 142٪ منذ فبراير.. وقصص عجز الميزانية 60٪

5 مليارات دينار تقديرات متفق عليها للعجز بعد صعود النفط

النفط الكويتي ارتفع 142٪ منذ فبراير.. وقصص عجز الميزانية 60٪

النفط الكويتي ارتفع 142٪ منذ فبراير.. وقصص عجز الميزانية 60٪

5 مليارات دينار تقديرات متفق عليها للعجز بعد صعود النفط

النفط الكويتي ارتفع 142٪ منذ فبراير.. وقصص عجز الميزانية 60٪

«النفط» لا تريد رفع «التعادل» أي زيادة ستفتح باباً لمطالب عمالية

وزارة المالية خائفة من ترك «التعادل» على حاله وخلق عجز وهمي كبير

النفط الكويتي ارتفع 142٪ منذ فبراير.. وقصص عجز الميزانية 60٪

النفط الكويتي ارتفع 142٪ منذ فبراير.. وقصص عجز الميزانية 60٪

5 مليارات دينار تقديرات متفق عليها للعجز بعد صعود النفط

النفط الكويتي ارتفع 142٪ منذ فبراير.. وقصص عجز الميزانية 60٪

اجتماع «الميزانيات» وعقدت لجنة الميزانيات في مجلس الأمة، على مدار